وسبع مهملة تبن مشهورة بالمدينة وصح عن عائشة انه كفن في ثلاثة
اثواب سحولية بيض من كرسف ليس فيها قميص ولا عمامة وانه لكفن
لد حلة ليكفن فيها فتركت فاخذها عبد الله ابن ابي بكر رضي الله
عنها ليكفن فيها ثم قال لو رضيها الله عز وجل لنبيه لكفنه فيها فباعها
وتصدقت بثمنها ومن ثم روى مسلم ايضا ادرج حيطا الله عليه وسلم
في حلة يمنية كانت لعبد الله بن ابي بكر رضي الله عنها ثم نزعت
عنه وصح ايضا انه ذكر لها قولهم في ثوبين وبردة وخميصة فقالت
تداوى بالبرد ولكنهم ردوه ولم يكفنوه فيه قال الترمذي وروى
في كفنه صلى الله عليه وسلم روايات مختلفة وحديث عائشة اصح الا ما
في ذكر والعمل عليه عند اكثر اهل العلم من الصحابة وغيرهم ونقل البيهقي
عن الحاكم تواترت الاخبار عن علي وابن عباس وعائشة وابن عمر وجابر
وعبد الله بن معقل رضي الله عنهم وتكفين النبي صلى الله عليه وسلم
في ثلاثة اثواب ليس فيها قميص ولا عمامة وخبر احمد انه كفن في سبعة
اثواب وهم راويه وبعضي ليس فيها قميص ولا عمامة انما لبسا في الكفن
اصلا كما قالته ان في والجمهور قال النووي وهو الصواب الذي يقتضيه
ظاهر الاحاديث فلم يثبت انه صلى الله عليه وسلم كفن في قميص وعمامة
انتهى وقيل ليس فيها اي الثلاثة بل كانا زائدين عليها وهو محتمل
لو ثبت ما يدل له والا فظاهر اللفظ كما قاله ابن دقيق العيد وغيره
ما مر خلافا للمالكية في قولهم انها مندوبان للرجال والنساء واحتج
دلالة على ان القميص الذي غسل فيه نزع عنه عند تكفينه وصوبه
النووي فانه لو بقي مع رطوبته كما فسد الاكفان قال وخبر انه كفن
في ثلاثة اثواب الحلة ثوبان وقميصه الذي توفي فيه مجمع على ضعفه سيما
وقد خالفه بروايته الثقاة والسحولية بالفتح على المشهور الكثيرة
في الروايات منسوبة الى السحول وهو القصار لانه يسحلها اي يغسلها
او الى سحول قرية باليمن وبالضم جمع سحل وهو الثوب الابيض النقي

ولا يكون

ولا يكون الامر قطعا وفيه شذوذ ولانه يستلزم الجمع وقيل اسم القرية
بالضم ايضا والكسر بضم فسكون فضم القطن وهذا الامر اي
الخلافة من لم يستكمل هذه الثلاث استقام على الكفار والاقسام
حيث توهموا انهم حقا في الخلافة الاولى انه ثانيا في انيت اذهما
في الغار الثانية اثبات الصحبة في قوله تعالى اذ يقول لصاحبه
لا تحزن الثالثة اثبات المعية في قوله تعالى انه الله معنا فاثبات
الله تعالى تلك الفضايل الثلاث بنص القرآن دون غيره دليل ظاهر
على احقيته بالخلافة من غيره منها اي من الاثبات المذكور ان
وهذه الاية المتضمنة لذكرهما الا النبي صلى الله عليه وسلم
وابو بكر رضي الله عنه والاستفهام في ذلك للتقرير والتفخيم وتكملة ان
المراد منهما اي من الاميرين اللذين ذكرتموهما او كل استقام للتخير
حسنة جملة قيل جملة تاكيد واعترض بان التاكيد اللفظي بالمرادف
لم يثبت النحاة الا في نحو ضربت انت وبانه لا يضر كونه نعتا للتاكيد انهم
حصروه فيما اذا فهم من متبوعه تضمنا او التزاما انتهى وبرد بان المراد
بالتاكيد هنا تقوية الحكم اللفظي وتقويته تحصل بالمرادف ايضا وبانه
يضر كونه هنا نعتا قصد به التاكيد لان المجال يفهم من الحسن تضمنا
او التزاما وعلى كل فالمغايرة بينهما اولي بان يجعل حسنة من حيث دفعها
للفتنة وموافقتها لحديث ما راه المسلمون حسنا فهو حسن عند الله
تعالى وحالها من حيث رضى تفوسهم بها واتفاقهم عليها وشهودهم بحسن الحق
فيها اذا رضاهم بها نفاثة فاطمة رضي الله عنها رواه ايضا الى قوله
اليوم البخاري قال الخطابي زعم من لا يعد في اهل العلم ان المراد بقي الكذب
اذ كيف يكون مستقبحة على امته لما علم من وقوع الخلاف والفتن بعده وهذا
ليس بشيء لانه كان يلزمه ان تقطع شفقته على امته بموته والواقع انها
باقية الى يوم القيمة لانه مبعوث الى من جاء بعده واعلم مع وضوحه
وانما الكلام على ظاهره وان المراد بالكذب ما كان في حجة صلى الله عليه وسلم

مطلب اثبات
عمر الاعلم
عليه وسلم